الحكامة في ميدان صناعة التشريع

عبد اللطيف أعمو

المؤسسة التشريعية القوية والقريبة من المواطنين، والبرلمان المسؤول والحيوي،
بجانب المؤسسة القضائية المستقلة والعادلة والمحايدة في أحكامها،
هما العنصران الضروريان
لتحقيق دولة الحق والقانون،
لكنهما عنصران غير كافيان لتحقيق الحكامة الجيدة.

" على كل برلمان أن يكون مؤسسة حيوية تربط المواطن بالدولة.
ومن هذا المنطلق، فعلى البرلمان كمؤسسة
وعلى البرلمانيين كفاعلين داخل هذه المؤسسة
أن يؤدوا وظيفتهم التشريعية والتمثيلية ووظيفة المراقبة
بطريقة تحترم وتعزز شروط الإسنادية والشفافية والمشاركة
كمرتكزات أساسية للحكامة الجيدة "

1 ملاحظات حول الواقع الراهن للمؤسسات التشريعية

- عوائق المرتبطة بقلة الموارد البشرية والمادية والمالية
- عدم تدقيق الصلاحيات والأدوار
- ضعف الإلتجاء للتقنيات الحديثة ومصادر الأخبار المختصة والمسؤولة
- الدور المركزي للجهاز التنفيذي - وخصوصا في إطار تمثيلية تشريعية متميزة بتعدد الأحزاب
- ضعف معرفة عدد غير قليل من ممثلي الأمة بالبرلمان بالإشكاليات الجوهرية التي يتدارسونها ويشرعون لها في إطار اختصاصاتهم
- قلة الكفاءات في مجال التشريع وسن القوانين، كل هذا يجعل المؤسسة التشريعية غير قادرة على أداء مهامها بالشكل المطلوب.

2 ملاحظات حول الواقع الراهن للمؤسسات التشريعية

طغيان سلطة الحكومة خصوصا فيما يتعلق بقانون المالية

يتم وضع مشروع قانون المالية بمكتب البرلمان بعد إعداده المسبق، دون أن تتوفر السلطة التشريعية على الوقت الكافي وعلى إمكانية مناقشته في العمل وبالتفصيل،
ويتجلى الأمر بالخصوص في الإتفاقيات المالية مع المؤسسات الدولية،
والتي لها وقع على الديون المترتبة على الدولة وعلى مواردها
وعلى هامش تدخلاتها لتحديد أولويات التنمية، دون مراقبة صارمة من طرف السلطة التشريعية .

وهذا ما يؤثر سلبا على وظائف اللجن البرلمانية المكلفة بالمراقبة، ويقلص من فعاليتها

طغيان الرؤية الأمنية على تصورات الجهاز التنفيذي على حساب توازن السلطات

مما يخدم في كل فترة تشريعية مصالح أحزاب الأغلبية على حساب قدرات أحزاب الأقلية عن التعبير، ويصبح الوضع أكثر حدة إذا طغت الرؤى الأمنية على تصورات الجهاز التنفيذي - على حساب توازن السلطات الأربع الأساسية
(الجهاز التنفيذي - الجهاز التشريعي - الجهاز القضائي - الجهاز الإعلامي)
ويصبح بالتالي مشكل تحسين الحكامة رهينا بمدى تحقيق التعددية الحزبية وفعاليتها .

3 ملاحظات حول الواقع الراهن للمؤسسات التشريعية

المؤسسات الحزبية مدعوة لاقتراح خيارات معقولة وجادة ومسؤولة في ظل التعددية الحزبية

وتوفر هذه الخيارات لا يمكن إلا أن يعزز الحكامة الجيدة،
ويرفع من حظوظ نجاح وفعالية استراتيجيات تقليص الفوارق الإجتماعية والفقر وتحقيق التنمية المستديمة .

ضعف تصورات التنظيمات الحزبية للمصلحة الوطنية ولتطلعات المواطنين في تعددها، ولم تتبلور بعد في قالب مضبوط ومحدد

كل هذا ارتباطا بطبيعة ممارسة السلط، والفهم الغير الدقيق للأدوار،
وضعف الموارد، وانعدام الشفافية في الممارسة، وضعف ثقافة التسامح،
وقلة إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم،

كل هاته الإشكاليات تتضاعف حدتها حين يتم اختيار المرشحين بالاساس انطلاقا من انتماءاتهم العرقية والقبلية بدون الإستناد المنطقي للبرامج الحزبية ولعناصر التوفيق بين السياسي والتشريعي في عمل الأحزاب ذات الرؤى الوطنية المسؤولة والمؤطرة

4 ملاحظات حول الواقع الراهن للمؤسسات التشريعية

المؤسسات الحزبية مدعوة لاقتراح خيارات معقولة وجادة ومسؤولة في ظل التعددية الحزبية

إن السلوك الإيجابي والجدي للأحزاب السياسية داخل البرلمان من أغلبية وأقلية،
مرتبط بتوفر الموارد المالية اللازمة - ومن مصادر وطنية، تضمن استقلال الجهاز –
وبخصوص هذه النقطة يجب التأكيد على المساواة والشفافية وإلزامية المحاسبة بشأن استعمال الإعتمادات والدعم العمومي من طرف الأحزاب، مع ضبط المساهمات الخاصة في تمويل التنظيمات السياسية ومراقبتها من طرف الجهاز التشريعي .

تعزيز الشبكات البرلمانية الإقليمية منها والقارية والدولية، رهين بتحسين مردودية المؤسسة

وهذا يخلق ديناميكية اقتراحية لحلول متعددة ونماذج مطابقة ، خصوصا وأن نظام العولمة
لا يمكن أن يستثني المؤسسات التشريعية الوطنية من هذه الديناميكية،
مع الحرص على الحفاظ على المقومات الثقافية والحضارية الأساسية لمجتمعنا
والدفاع عن المكتسبات الإيجابية لتجربتنا البرلمانية الفتية .

ما هي أهم عناصر الحكامة الجيدة أو المثالية :

1 الإسنادية IMPUTABILITE

هي مجموعة القيم التي تعترف بضرورة خدمة أصحاب القرار والسلطة لكل المواطنين وبإلزامية محاسبة المواطنين لمالكي السلطة والقرار وليس العكس.

هذه القيم تزدهر وتتطور حين تتوفر شروط التوازن الإيجابي للسلطات بين أجهزة الدولة والمجتمع المدني وقوى السوق
بدون أن تستحوذ أي من هاته المؤسسات وحدها على وسائل مراقبة دينامية المجتمع.

نفس الإلزامية تسري على علاقات مؤسسات الدولة فيما بينها
أي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وإن تمكنت سلطة من سلطات الدولة من الاستحواذ على أحقية ضبط التوازنات لوحدها ومراقبة السلطات الأخرى

فهذا من شأنه أن يضعف في آخر المطاف عنصر الإسنادية ويقلص من فعاليته.

2 الشفافية TRANSPARENCE

هي منظومة قيم تكميلية لقيم الإسنادية.

ويؤكد هذا العنصر على ضرورة تمكين المواطنين من المعرفة
ومن المعطيات والمعلومات اللآزمة بخصوص الحكامة

لكي يتمكن المواطن **المشارك** و**المسؤول** في آخر المطاف
من الإختيار الصائب
بناء على معطيات دقيقة وسهلة المنال.

وتقتضي هذه القيم في نفس الوقت أن يكون الحوار بين المواطنين ومؤسسات الدولة مفتوحا ومستمرا .

3 المشاركة PARTICIPATION

هي مجموعة القيم التي تعترف للمواطنين بحق التأثير على خيارات الحكامة وبحق لعب دور حيوي في اتخاذ القرارات المؤثرة على مسار حياتهم.

ويعني هذا عمليا أن كل مواطن يتوفر
على إمكانية **عادلة** و**منصفة** للمشاركة في الحكامة
بغض النظر عن وضعيته الإقتصادية وجنسه وانتماءاته الحزبية والعقائدية...

وتفرض هذه الإلتزامات في تحققها على كل مواطن
ضرورة **المشاركة الفعلية والفاعلة** في الحياة العامة وتدبير شؤون البلاد.

إيكولوجية الحكامة الجيدة
ECOLOGIE DE LA BONNE GOUVERNANCE

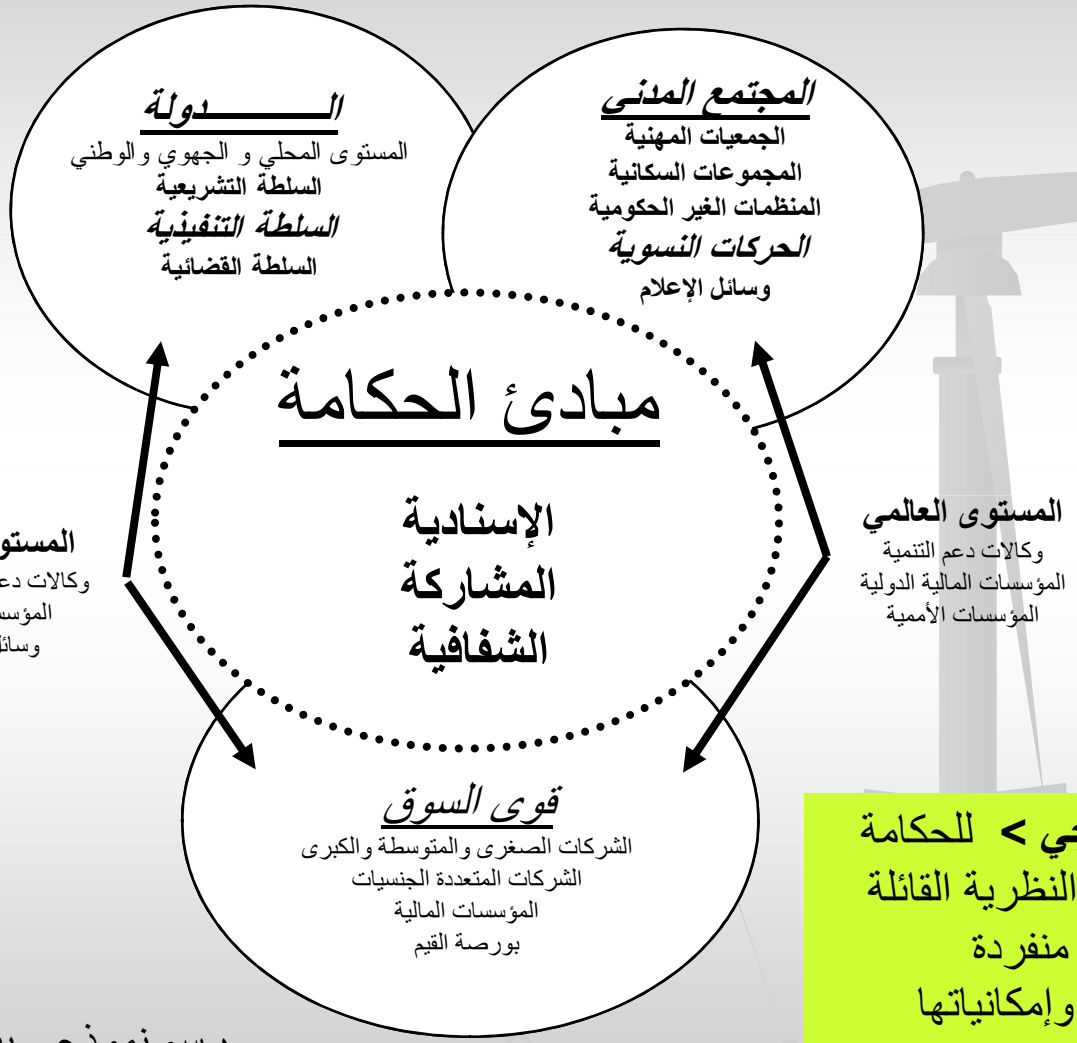

رسم نموذجي يبين تفاعل مؤسسات الدولة
مع محيطها الوطني والدولي
في إطار مبادئ الحكامة الجيدة

المنظور **< الإيكولوجي >** للحكامة
يساعدنا على تعزيز النظرية القائلة
بأن أي سلطة منفردة
مهما كانت قوتها وإمكانياتها
لن تستطيع ضمان توازن
هذه القيم لوحدها
بمعزل عن السلطات الأخرى.

	التشريع LEGISLATION	المراقبة SUPERVISION	التمثيلية REPRESENTATIVITE
الإسنادية **IMPUTABILITE**	هل يؤدي البرلمان بشكل جيد وظيفته التشريعية وبوسائل وآليات تعزز تطبيق شروط الإسنادية ؟	هل يملك البرلمان السلطة الحقيقية وآليات الضغط على الجهاز التنفيذي لكي يشرح ويعلل قرارات إحالة القوانين على الجهاز التشريعي ؟	هل يقدم البرلمانيون على تفسير الأسباب والدوافع التي بموجبها يؤيدون أو يعارضون مشروع قانون ما مقترح للتصويت والمصادقة ؟
الشفافية **TRANSPARENCE**	هل تتوفر للبرلمانيين إمكانية الحصول على المعلومات والمعطيات اللآزمة للمراقبة الفعالة لنشاط وعمل الحكومة والمؤسسات العمومية ؟	هل لدى المؤسسة البرلمانية الإمكانية والقدرة على تحمل مسؤوليتها في المراقبة في إطار من الشفافية والوضوح والمصارحة ؟	هل البرلمانيون مستعدون لإطلاع الرأي العام وتقديم المعطيات المتوفرة لديهم لتنظيماتهم السياسية ؟
التمثيلية **REPRESENTATIVITE**	هل يساهم البرلمان والبرلمانيون في توسيع دائرة الإهتمام بالشؤون التشريعية وإشراك مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص في بلورة وصياغة القوانين؟	هل يدعم البرلمان في إنتاجه التشريعي مسار دمقرطة المؤسسات وإشراك الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والحقوقيين في عملية المراقبة التشريعية والإقتصادية والقضائية الإدارية؟	هل يدعم البرلمانيون, في إطار وظيفتهم التمثيلية, مصالح أقليات محظوظة أو فئات قطاعية معينة , أم بالعكس يبحثون عن سبل توسيع أشكال وأنماط المشاركة لتشمل أوسع شرائح المجتمع ؟

المصدر: المركز البرلماني بكندا

الجدول يطرح أسئلة تؤدي الإجابة عنها إلى قياس فعالية المؤسسة وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى ومع المواطنين. ويمكن اعتماد نموذج هذا الجدول التركيبي كأداة لقياس فعالية الحكامة بالمؤسسة التشريعية .

انطلاقا من هذا المنظور، فهذه المجموعة من التساؤلات ستمكن المواطنين من إدراك ما يمكنهم بالفعل انتظاره من المؤسسة التشريعية، وستمكن في ذات الوقت البرلمانيين من تصور سبل ووسائل تعزيز قدراتهم الذاتية وقياس فعالية المؤسسة التشريعية وتحسين خدماتها التمثيلية.